6 النهج الذي اتبعه العثمانيون في الحكم

مقدمة

اتبعت السلطنة العثمانية استراتيجيات متنوعة للحفاظ على نظام الحكم المركزي القائم على الملكية الوراثية مثلها في ذلك مثل الممالك الأخرى. وقد استخدمت الدولة لهذا السبب وسائل قمعية عنيفة بالإضافة إلى وسائل أخرى أكثر مرونة. سنعرض في هذا الفصل لبعض السبل التي انتهجتها الدولة لفرض هيبتها على الصعيد الداخلي. وسنركز على مدى سيطرة الحكومة المركزية في اسطنبول على الإدارات المحلية في الولايات العثمانية. وفي رأينا أن بعض الباحثين قد بالغوا في تقديرها للدور الذي لعبته السلطة المركزية.

السلاطين العثمانيون: أسس الحكم الوراثي

لا شك أن أحد أسباب نجاح العثمانيين يكمن في قدرة العائلة المالكة العثمانية واستمرارها على امتداد ستة قرون بالرغم من التحولات الجذرية التي طرأت على هيكل النظام. لذلك من

obeikandl.com

المفيد أن نستعرض الكيفية التي كان يتم بها توارث السلطة.

من المعروف أن الكثير من الملكيات الوراثية كانت ولا تزال تقوم على أحقية الإبن الأكبر للملك في وراثة العرش، وفي بعض الحالات كان ذلك متاحاً للذكور والإناث على حد سواء (روسيا وبريطانيا مثلاً). لكن الدولة العثمانية شذت عن هذه القاعدة. فمنذ القرن الرابع عشر وحتى أواخر القرن السادس عشر، كانت «شرعة الأقوى» هي التي تقرر من سيرث العرش من أبناء السلطان. بمعنى أن الوريث لم يكن بالضرورة الابن الأكبر، وقد بقي هذا العرف سائداً منذ القرن الرابع عشر وحتى أواخر القرن السادس عشر كان السلاطين في العادة يولون أبناءهم حكاماً على الأقاليم لاكتساب الخبرة في إدارة شؤون الدولة. وكان جميع أبناء السلطان مرشحين نظرياً لاعتلاء عرش السلطنة بعد موت السلطان. لذلك كان يعقب موت السلطان فترة انتقالية تتسم بالصراع بين الأبناء على عرش السلطنة. وكان النجاح غالباً ما يحالف الإبن الذي يصل العاصمة قبل إخوته ويحصل على مبايعة رجال البلاط والجيش. وقد لا يبدو هذا الأسلوب حضارياً، لكنه على علاته كان من العوامل التي أتاحت اعتلاء أفراد من أولي العزم سدة السلطنة.

لكن هذه الطريقة في توارث العرش تغيرت فجأة في عهد السلطان سليم الثاني (1566 ـ 1574) الذي عيّن ابنه الأكبر (الذي أصبح فيما بعد مراد الثالث) حاكماً على منبسّا في غربي الأناضول. في حين استبعد أبناءه الآخرين. وكذلك فعل مراد

الثالث بعد ارتقائه العرش، حيث عين إبنه الأكبر (محمد الثالث لاحقاً) والياً على منبسّا. وكان محمد الثالث آخر السلاطين الذين شغلوا هذا المنصب قبل تبوئهم العرش. وقد بقي هذا العرف سائداً لخمسين سنة.

ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أنه في حقبة معينة كان السلطان بعد تربعه على العرش يعمد إلى قتل أخوته خشية أن ينازعوه على السلطة. وكان السلطان محمد الفاتح (1451 ـ 1481) أول من اتبع هذه السنة الدموية حين أمر بإعدام جميع إخوته. ولعل هذا المسلك يتطلب تفسيراً باعتبار أن المجتمع العثماني والإسلام بوجه عام يدين بشدة جرائم القتل (كما كان الحال في أوروبا المسيحية في ذلك العصر). وهنا علينا أن نتذكر جيداً أن ما يجوز للحاكم أو الملك لا يجوز للفرد العادي، بمعنى أنه يجوز للحكام أن يقتلوا اتقاءً للفتنة أو في سبيل «مصلحة الدولة العليا». وكان هذا أمراً مفهوماً لدى الخاصة والعامة في أوروبا والشرق الأوسط. إليك المرسوم (قانون نامه) الذي أصدره السلطان محمد الفاتح لتبرير فعلته:

«على من يرث الملك بعدي من أبنائي أن يفتك باخوته كي لا تقع فتنة. لقد أفتى معظم العلماء بجواز ذلك. وعلى الأبناء التقيد بهذه الفتوى»[1].

---

(1) راجع كتاب A.D. Anderson The structure of the Ottoman dynasty، (London, 1956), 25.

ولا نشك أن مكيافيلي (صاحب مقولة الغاية تبرر الوسيلة) سيجد في هذه الوثيقة ما يتفق مع فلسفته السياسية. من الواضح إذنّ أن القتل المتعمد يُعتبر جريمة إلا إذا كان القاتل حاكماً أو سلطاناً، ذلك لأن القتل في هذه الحالة يبرره أمن الدولة واستقرارها. وقد بقيت هذه الممارسة، أي قتل السلطان لإخوته بعد اعتلائه العرش، لأكثر من قرن .

ففي سنة 1595 أمر محمد الثالث بإعدام أخوته التسعة عشر. ولم تتوقف هذه العادة إلا في سنة 1648. والاستثناء الوحيد كان السلطان محمود الثاني الذي أعدم أخيه مصطفى سنة 1808 خشية أن ينازعه على العرش. وكان مصطفى الذكر الوحيد من إخوته الأحياء آنذاك.

وبحلول سنة 1617 أصبح النظام الوراثي يقوم على أن يكون ولي العهد أكبر رجال العائلة سناً (نظام الأكبريت)[2]. ذلك كان يخلف السلطان بعد موته أخاه أو عمه في أغلب الأحيان. أما بقية أفراد العائلة من الذكور فقد كان يسمح لهم بالعيش بعيداً عن أعين الناس ضمن أسوار قصر السلطان وغالباً في دور الحريم كي يتسنى للسلطان مراقبتهم عن كثب.

وكان السلطان هو الوحيد من بين أفراد عائلته الذي يحق له إنجاب الأطفال. ويبدو أن محمد الثالث كان آخر السلاطين الذين أنجبوا أطفالاً قبل تربعهم على عرش السلطنة.

---

(2) المصطلح العثماني حرفياً ـ المعرّب.

لم يقم نظام الملكية الوراثية في الدولة العثمانية على مبدأ ثابت وإنما تغيّر تبعاً لتغيّر الأحوال. من الملاحظ أن عادة قتل السلطان لإخوته بعد توليه الحكم، ظهرت بعد أن تسنى للسلاطين العثمانيين إخضاع مناوئيهم من الأمراء التركمانيين في الأناضول وكان السلطان قبل ذلك يعتبر بمثابة كبير الأمراء. وفي النصف الثاني من القرن السادس عشر أصبح العرف يقضي بأن يرث الإبن الأكبر العرش. وكما ذكرنا كان الإبن الأكبر هو الوحيد الذي يُهيأ لولاية العهد وذلك بتوليته حاكماً لأحد الأقاليم كي يتسنى له اكتساب بعض الخبرة الإدارية، وقد تزامن ذلك مع انتقال زمام السلطة الفعلية تدريجياً من يدي السلطان إلى حاشيته. وعندما أصبح العرف أن تؤول ولاية العهد لأكبر أفراد العائلة سناً، ترافق ذلك مع انتقال السلطة من القصر إلى كبير الوزراء (الصدر الأعظم). موجز القول أن التحول الذي طرأ على قواعد الوراثة رافق انتقال السلطة من أيدي الأمراء والزعماء (الارستقراطية الحاكمة) إلى السلطان العثماني ومنه إلى القصر وأخيراً إلى الصدر الأعظم والباشوات. لكن السلطان بقي خلال هذه التقلبات رمزاً للشرعية، على حين أخذ دوره كقائد عسكري وحاكم يتلاشى. وكان للنساء نفوذ غير قليل في الصراعات السياسية الداخلية وفي ترجيح كفة هذا الطرف أو ذاك. موجز القول أن السلطان في حد ذاته لم يعد ذا شأن في تصريف أمور الدولة، بل بقي رمزاً يملك ولا يحكم بالشكل الذي كان أسلافه يحكمون.

دور السلاطين والأسرة العثمانية المالكة في الحياة الاجتماعية

عمد السلاطين بحكم مركزهم إلى استخدام وسائل كثيرة لإبراز دورهم في حياة المجتمع العثماني على الصعيدين الأهلي والسياسي. وهناك الكثير من الشواهد على أن قوة السلطان لم تكن مستمدة فقط من الجيش والمجندين لخدمة الدولة ومؤسساتها، وإنما من تواصل السلالة الحاكمة مع القوى السياسية والشعبية أيضاً.

وقد تراوحت الوسائل التي استخدمها الحكام لتعزيز مكانتهم، من رعاية الاحتفالات الرسمية إلى الأعمال الخيرية. كانت الشعائر المتبعة عند ارتقاء سلطان جديد العرش تقام في قصر توبكابي الذي كان منزلاً للسلاطين من القرن الخامس عشر حتى القرن التاسع عشر. ومن ثم كان السلطان الجديد يتوجه إلى الديوان ويقدم هدايا إلى أعضاء هذا المجلس الموقر ويأمر بسك نقود جديدة بهذه المناسبة وهو حق تفرد به السلاطين. وكانت آخر مراسم تنصيب السلطان الجديد وأهمها، تجري في جو مهيب على مقربة من ضريح الصحابي أبو أيوب الأنصاري، حيث كان السلطان يُقلد سيف عثمان .

والجدير بالذكر أن أبا أيوب الأنصاري كان قد توفاه الأجل تحت أسوار القسطنطينية عندما حاصر المسلمون المدينة للمرة الأولى خلال الفترة 674 ـ 678.

وتذكر المصادر أن جنود السلطان محمد الفاتح اكتشفوا الضريح أثناء الحصار الذي أدى إلى سقوط القسطنطينية بيد السلطان المذكور سنة 1453.

كان ختان أبناء السلطان من المناسبات التي جرت العادة على الاحتفال بها، بالمهرجانات والألعاب النارية. والجدير بالذكر أن السلاطين في أكثر الأحيان كانوا يتحملون تكاليف ختان أبناء الطبقة الفقيرة وغيرهم من سكان اسطنبول. نذكر منهم على سبيل المثال، السلطان أحمد الثالث في أوائل القرن الثامن عشر والسلطان عبد الحميد في أواخر القرن التاسع عشر. ولعل الحدث الأبرز في هذا السياق الاحتفالات التي جرت بمناسبة ختان أبناء السلطان أحمد الثالث حيث مُنحت الجماهير عطلة رسمية استغرقت ستة عشر يوماً تخللتها احتفالات شملت مدن الدولة. ومما يذكر أنه جرى أيضاً ختان 5000 صبي من الفقراء والمحتاجين على نفقة السلطان. وتضمنت الاحتفالات ألعاباً نارية وضروباً من العروض الفروسية بالإضافة إلى الحفلات الاستعراضية المصحوبة بالرقص والموسيقى إلى أخر ما هنالك من مظاهر الابتهاج.

وفي سنة 1704 رعا السلطان عدة مهرجانات كبرى احتفالاً بولادة ابنته الأولى مما يدل على الدور المتنامي للنساء في العلاقات بين أفراد العائلة المالكة. ولم تقتصر الاحتفالات على مثل هذه الأمور؛ ففي أواخر القرن السابع عشر، احتفل البلاط بحفظ ولي العهد (مصطفى الثالث) للأبجدية العربية ولمقاطع

من القرآن الكريم. وكان السلاطين أحياناً يرعون مسابقات في تلاوة القرآن. وذلك للتأكيد على دورهم في نشر الثقافة الدينية وعنايتهم بالعلم والعلماء.

ومن التقاليد المتبعة الدعاء للسلطان على منابر المساجد بعد صلاة الجمعة في جميع أرجاء الإمبراطورية من بلغراد وصوفيا إلى البصرة والقاهرة. ومما يُذكر أن السلطان عبد الحميد الثاني (1876 ـ 1909) كان يسير بموكبه في قصر يلدز لأداء صلاة الجمعة فيما كان مرافقه الرسمي يتسلم عرائض من عامة الناس لعرضها على السلطان أو من ينوب عنه. وكانت النقود العثمانية تحمل الختم السلطاني (الطغراء) وتاريخ تبوئه العرش وأحياناً السنة التي ضربت فيها العملة. وظهرت الطوابع العثمانية لأول مرة في القرن التاسع عشر وعليها اسم السلطان وخاتمه، وفي أوائل القرن العشرين أُصدرت طوابع تحمل رسم السلطان محمد الخامس (محمد رشاد) الذي تولى الحكم في الفترة (1909 ـ 1918).

وهناك لوحات زيتية تعود للعصور الأولى لتأسيس الدولة العثمانية تصور معارك السلاطين وانتصاراتهم تارة، وتارة تصورهم يمارسون رياضة الصيد والقنص أو التصويب بالقوس والنشاب. لكن صناع هذا الفن الذي كان مألوفاً في الماضي أخذوا بالانقراض في أواخر القرن السابع عشر، ربما لأن السلاطين أصبحوا يمضون معظم وقتهم بين جدران القصر بخلاف أسلافهم المحاربين.

والجدير بالذكر أن الأسرة العثمانية المالكة وعلى رأسها السلطان، شيدت مئات المباني والمرافق العامة لتذكر رعايا الدولة بأفضال الأسرة الحاكمة. وهنا يجب أن نتذكر أن الأثرياء والأعيان كانوا هم الذين ينفقون على المؤسسات الصحية والتعليمية والمرافق العامة، وليس الدولة.

وقد بقي هذا الوضع حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما أخذت الدولة على عاتقها هذه المسؤوليات بالرغم من أن السلاطين وأفراد عائلاتهم كانوا لقرون يتحملون نفقات بناء المساجد واطعام الفقراء بالإضافة إلى عنايتهم بالمرافق العامة مثل إنشاء نوافير المياه (السبيل) لتوفير مياه الشرب وخاصة في اسطنبول. وكان أفراد الأسرة المالكة يسددون النفقات المترتبة على ذلك من أموالهم الخاصة. وهنا ينبغي الإشارة إلى أن خزينة السلطان بقيت حتى القرن التاسع عشر امتداداً لخزينة الدولة.

ولعل هذه الأعمال الخيرية لم تكن فقط من باب الإحسان وإنما كانت أيضاً لضمان ولاء رعايا الأمبراطورية للأسرة العثمانية ولكسب تأييد عامة المجتمع. وفي سنة 1728 أقدم السلطان أحمد الثالث على تمويل وتشييد بركة ونافورة مياه عند البوابة الأولى لقصر توبكابي (انظر الصورة 1). وفي مدينة عكا في فلسطين شيد السلطان عبد الحميد برجاً متوجاً بساعة كبيرة ونقش إسمه على البرج. ولعل أجمل ما شيده السلاطين على نفقتهم الخاصة تلك المساجد الرائعة التي تزين أفق العاصمة

صورة 1: نافورة مياه ونصب أنشأه السلطان أحمد الثالث (1703 ـ 1730)، اسطنبول ـ مجموعة المؤلف الخاصة.

اسطنبول والمدن التي كانت في الماضي خاضعة للحكم العثماني. ومن أبرز هذه المساجد، مسجد سليمان الكبير (سليمان القانوني) ومسجد السلطان أحمد وكذلك مسجد السلطان سليم الثاني في أدرنة. وبذلك ارتبط اسم سلاطين آل عثمان ارتباطاً وثيقاً بأجمل الصروح الدينية في العالم العثماني المسلم. واستمر السلطان محمود الثاني في اتباع هذا التقليد، إذ شيد مسجداً أطلق عليه اسم مسجد النصر (نصرتي بالتركية) وذلك لإحياء ذكرى قضائه التام على الإنكشارية (انظر الصورة 2).

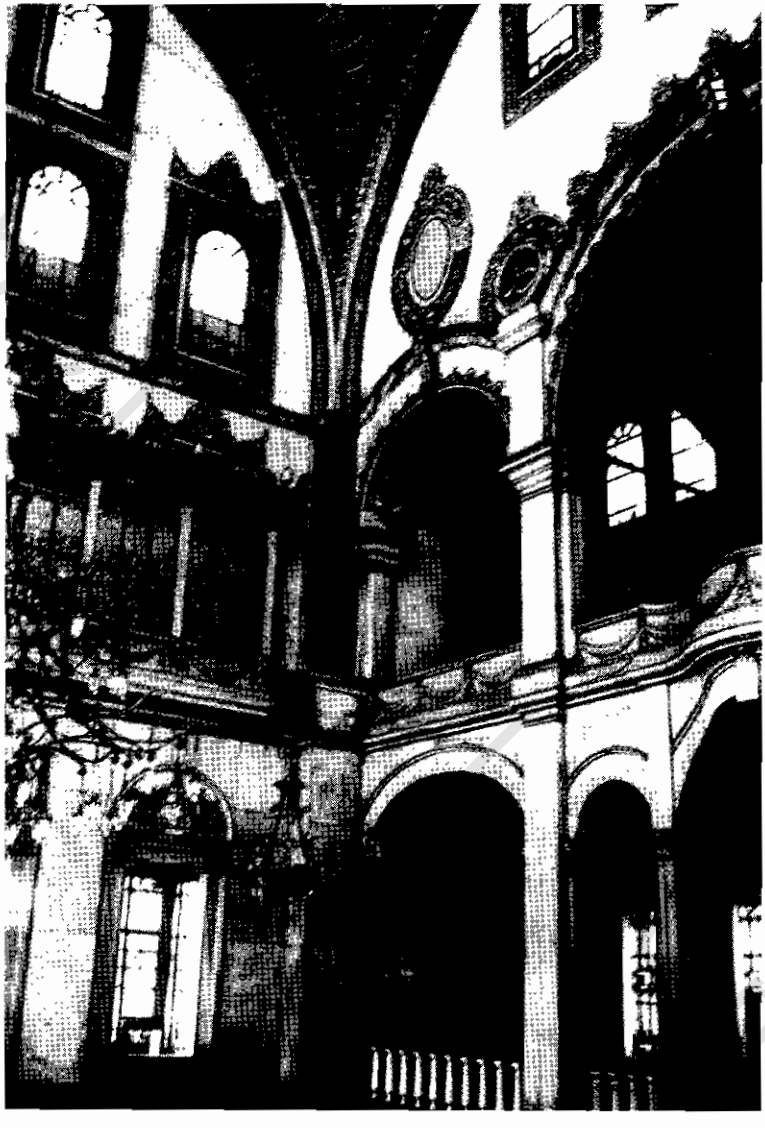

صورة 2: صورة لداخل جامع نصرتي (النصر) الذي شيده السلطان محمود الثاني (1808 ـ 1839)
ـ مجموعة المؤلف الخاصة.

ولم يهمل السلاطين العناية بشؤون رعاياهم من المسلمين الشيعة، وبذلوا ما أمكنهم للحفاظ على الأماكن الشيعية ورعايتها في كل من النجف وكربلاء. وبقوا على هذا النهج إلى ما بعد القرن السادس عشر. والحق أن الأسرة العثمانية الحاكمة دأبت على مدى العصور على ترسيخ وجودها في مدينتي مكة والمدينة المنورة لإثبات مكانتها كحامية للمقدسات الإسلامية دون منازع، وكانت تتولى من حين لآخر ترميم وتجديد الحرم الشريف. ويبدو أن الأسرة الحاكمة كانت تعتبر ذلك من واجبها حصراً. ومما يذكر أن السلطان عبد الحميد منع غيره من الحكام المسلمين من القيام بهذا الواجب. ومن وجهة أخرى سعى العثمانيون لاحتكار تأمين الأقوات والمؤن لسكان مكة. وقد بذل السلاطين على مر العصور جهوداً كبيرة لضمان أمن الحجاج وسلامتهم، وخلال النصف الأول من القرن الثامن عشر بدأ السلاطين باتخاذ إجراءات حازمة لحماية قوافل الحج، وبنوا الحصون وعززوا الحاميات على طول طريق الحج الذي يصل دمشق بمكة والمدينة، لا سيما عندما شرع السلفيون خلال القرن السابع عشر بشن الغارات على الطرق المؤدية إلى مكة والمدينة، ووفقوا سنة 1803 إلى الاستيلاء على مكة. وسبق أن أشرنا إلى أن السلطان محمود الثاني أوعز إلى محمد علي باشا والي مصر بتجريد حملة عسكرية لكسر شوكة السلفيين وقد نجح محمد علي، ولو مؤقتاً ،في هذا المسعى. وفي نهاية القرن التاسع تم إنجاز مشروع سكة حديد الحجاز بمباركة السلطان

عبد الحميد الثاني، وذلك لتسهيل سفر الحجاج ولتقوية مركزه الديني كخليفة وكسب مودة رعاياه المسلمين، وللتوكيد على وصايته على الحرمين الشريفين. وكانت جهود بريطانيا لطرد العثمانيين من مكة والمدينة وتدمير خط حديد الحجاز خلال الحرب الأولى ترمي إلى تجريد السلطان من مكانته الدينية في أعين المسلمين وهو الهدف الذي سعى السلفيون لتحقيقه قبل أكثر من قرن (راجع الفصل الخامس).

قد يستغرب المرء أن المصادر لا تذكر أن أحداً من السلاطين قد قام بزيارة الديار المقدسة أو أدى فريضة الحج[3]. والحقيقة أن من أدى فريضة من أفراد الأسرة المالكة العثمانية لا يتجاوز ستة أشخاص معظمهم من النساء (زوجات السلاطين). والجدير بالذكر أن السلطان سليم الأول كان قد تسلم في القاهرة مفاتيح الكعبة من يد شريف مكة سنة 1517 ولكنه لم يتوجه بعدها لأداء فريضة الحج بالرغم من وجوده على مقربة من الديار المقدسة. وفي أوائل القرن السابع عشر أعلن السلطان عثمان الثاني عن رغبته في أداء فريضة الحج لكنه قُتل بعد ذلك بفترة وجيزة. أما السلطان محمد السادس (وحيد الدين) فقد زار مكة بعد خلعه سنة 1922 ولكنه عاد أدراجه قبل أن يقوم بمناسك الحج. كيف نستطيع تفسير إهمال السلاطين لأحد أهم أركان الإسلام؟ وهنا من المفيد الإشارة إلى أنّ العلماء كانوا قد

(3) راجع كتاب Structure , Alderson، 125.

أصدروا فتوى في عهد السلطان عثمان الثاني، مفادها أنه من واجب السلطان في الأوقات العصيبة أن يبقى في العاصمة لإدارة دفة الحكم بدل الذهاب إلى الحج[4]. وهنا تجدر الإشارة إلى أن العلماء لم يكونوا على وفاق مع السلطان المذكور، وحاولوا ثنيه عن أدائه فريضة الحج لاعتبارات سياسية خاصة آنذاك.

دأب السلاطين من القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر، على الإقامة في «قصر توبكابي»؛ الذي كان على ما يبدو مكاناً مغلقاً يكتنفه الغموض ويعكس عظمة السلطنة وهيبتها. كان القصر من الوجهة العمرانية يتألف من عدة أفنية مستديرة الواحدة ضمن الأخرى بحيث لا يمكن الدخول إلى الفناء الداخلي للقصر إلا عبر بوابات بدءاً بالبوابة الرئيسية وهي الوحيدة التي يمكن لعامة الناس الولوج منها إلى الفناء الخارجي للقصر دون أن يسمح لهم بالتوغل إلى الفناء الداخلي والغرف المحيطة به. أما الأقسام الأخرى من القصر فكانت معدة لسكن السلطان والعائلة المالكة. وفي عهد «التنظيمات» Tanzimat نقل السلطان عبد المجيد مكان إقامته إلى «قصر دولما بغتشه» على شاطئ البوسفور سنة 1856. في حين اختار السلطان عبد الحميد الثاني «قصر يلدز» مقراً لإقامته.

ومن يزور قصر توبكابي اليوم سيجد فيه قطعاً أثرية تدل على رغبة العثمانيين في تنصيب أنفسهم أوصياء على التراث

(4) أشكر حقان كاراتيك على ملاحظاته في هذا الشأن.

الإسلامي. ومن هذه القطع (حسب زعمهم) شعيرات من لحية النبي ﷺ وقوسه وكذلك سيوف الخلفاء الراشدين الأربعة. وهذا من منظور أوروبي يعادل امتلاك أحد ملوكهم لقطعة من جسد يوحنا المعمدان أو من الصليب «الحقيقي» الذي وجده الامبراطور البيزنطي ونقله إلى القسطنطينية.

بعض جوانب الإدارة العثمانية

سنعرض أولاً لموضوع ما عرف بـ «ضريبة الغلمان» أو «ديوشرمه»، وسنسلط الضوء على بعض الأفكار التي لا تزال تهيمن على كتابات بعض الباحثين في التاريخ العثماني. ويزعم هؤلاء أن الدولة العثمانية مدينة بشموخها وعظمتها لأولئك المسيحيين «المرتدين» الذين ولّدهم نظام ديوشرمه. وهذه المقولة مع ما فيها من مبالغة في التعميم، تستند إلى بعض الحقائق. ففي القرنين الخامس عشر والسادس عشر كان نظام الديوشرمه من الوسائل الهامة التي اعتمدت عليها الدولة لتزويدها بالموظفين والقادة. والحق أن الكثير من كبار الموظفين والوزراء والقادة العسكريين كانوا من ضمن الفتيان النصارى الذين احتضنتهم الدولة بعد أن انتزعتهم من عائلاتهم (راجع الفصل الثاني). وقد حاول السلطان عثمان الثاني سنة 1622 إلغاء نظام الديوشرمه (ضريبة الغلمان) مما يدل على أنه لم يعد لها ما يبررها. وفي عهد خلفه السلطان مراد الرابع أصبح نظام الديوشرمه في حكم الملغى. وقد تزامن هذا الحدث مع بداية تراجع الدولة العثمانية في الميدانين السياسي والعسكري مما دفع

بعض المؤرخين إلى الإدعاء بأن تراجع الدولة كان بسبب غياب هذا العنصر البشري التي قامت الدولة على أكتافه والتي كان نظام الديوشرمه أحد أهم روافده.

لكن هذا الإدعاء يقوم على عدة افتراضات خاطئة: أولها أن التحوّلات التي طرأت على البنية السياسية الداخلية للدولة لعبت دوراً في إضعاف الإمبراطورية العثمانية. وقد بدأت أعراض هذا الضعف تظهر على الصعيد الدولي بعد سنة 1600 عندما لم يعد السلطان يمسك بزمام الحكم. ومن هذه الحقيقة يستنتج بعض الباحثون أن الدولة بدأت تضمحل وتلين شوكتها بعد انتقال السلطة الفعلية من يد السلطان وظهور مؤسسات وأنماط إدارية كانت وبالاً على الدولة. لكن المؤرخين اليوم ينظرون إلى هذه التغيرات في البنية السياسية والإدارية للدولة باعتبارها تطوراً طبيعياً في اتجاه نقل الإدارة الفعلية من يدي السلطان إلى كبار الوزراء والباشوات. بمعنى أن السلطان بات يملك ولا يحكم. وعلى ذلك لا يمكن القول أن ضعف الدولة يرجع إلى هذا التحول الداخلي. إن الضعف الذي انتاب الدولة العثمانية يعود في نظرنا إلى تقدم الدول الأخرى وعجز العثمانيين عن اللحاق بهم، بحيث أصبحت الفجوة تتسع شيئاً فشيئاً. وهذا ما حصل في بقية أرجاء العالم باستثناء اليابان. وفيما كانت الدول الأوروبية تزداد قوة ومنعة بقيت الإمبراطورية العثمانية تراوح مكانها وتحولت بالتالي من دولة عظمى إلى دولة من المرتبة الثانية إن صح التعبير، بعد أن كانت من أقوى الدول قاطبة في

مستهل القرن السادس عشر. نخلص إلى القول بأن انتقال السلطة من يدي السلطان لم يؤد إلى تقهقر الدولة بل كان أحد الأعراض التي صاحبت التخلف والوهن الذي أصابها على المستوى الدولي.

أما الافتراض الثاني الخاطئ فيكمن في الفكرة القائلة بأن قوة الدولة العثمانية وتماسكها يرجع إلى أولئك المسيحيين الذين اعتنقوا الإسلام وتولوا فيما بعد مناصب سامية في الدولة. ويزعم أصحاب هذا الرأي بناءً على ما تقدم أن زوال نظام الديوشرمة أضعف سلطة الدولة لأنه أدى بطبيعة الحال إلى تحكم المسلمين بإدارة الدولة بدل المسلمين المتحدرين من عائلات مسيحية (في البلقان وغيرها). ولعل هذا مثال فاضح على التعصب الثقافي الذي يعتبر المسيحيين أكثر كفاءة بطبيعتهم من المسلمين وأقدر منهم.

ولتحليل الأسباب التي أدت إلى التخلي عن نظام الديوشرمة، من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار عاملين مرتبطين بالتحول البنيوي الذي طرأ على الدولة العثمانية بين سنتي 1450م و1650. نشير أولاً إلى أن الدولة العثمانية سعت في عصورها الأولى إلى استقطاب جميع الكفاءات دون النظر إلى أصل الفرد أو مكانته الاجتماعية، وبذلك أتاحت الدولة الفرصة لجميع الذكور دون تمييز للعمل في خدمتها في المجالين العسكري والمدني بحيث أصبح بمقدورهم تبوء أرفع المناصب والتمتع بالجاه والثروة. ونجم عن التوسع السريع

للدولة العثمانية حاجة ماسة للموظفين والإداريين في الميدانين العسكري والمدني. ونستطيع القول أن الديوشرمه جاءت تلبية لجزء من حاجة الدولة المتزايدة لعناصر قادرة على القيام بأعباء الإدارة في مختلف مؤسسات الدولة. والحق أن عدة أجيال متعاقبة من الديوشرمه انخرطت في السلك الإداري والعسكري بحيث أصبح الكثير من المناصب متوارثاً أباً عن جد، وعلى ذلك لم يعد هناك ضرورة لبقاء نظام الديوشرمه.

أما العامل الثاني الذي يجب أخذه بعين الاعتبار فيكمن في انتقال السلطة الفعلية تدريجياً من يد السلطان إلى الصدر الأعظم (وزير السلطان) وأعيان اسطنبول (الباشوات) خلال الحقبة الممتدة من 1453م حتى 1650. وهنا نعود لنذكّر بأن نظام الديوشرمه كان ينطوي على الولاء للسلطان الذي كان يشمله برعايته الخاصة. إذ بقي المجندون للخدمة يتلقون تعليمهم وتدريبهم في القصر السلطاني حتى منتصف القرن السادس عشر عندما كان السلطان في أوج قوته. في ذلك الوقت كان بعض كبار موظفي الدولة يقومون بمهمة تهيئة مماليكهم وإعدادهم لتسلم مناصب معينة في القصر؛ ويبدأون من ثم بارتقاء سلم السلطة إلى حين إرسالهم إلى الأقاليم لتولي مناصب إدارية رفيعة (والٍ أو بكلربي). وفي القرن السابع عشر كانت التعيينات في القصر تتم عادة بموجب توصيات من القادة أو كبار رجال الدولة. نخلص إلى القول أن نظام الديوشرمه وتسلط القصر لم يعد ذا شأن يذكر في إدارة الدولة وترتب على ذلك بروز

مؤسسات جديدة مُمثلة بالوزراء والأعيان (الباشوات) وكبار علماء الدين. وأصبح لهذه الفئات اليد الطولى في اختيار الموظفين من مختلف الخلفيات والشرائح الاجتماعية خارج إطار الـ ديوشرمه. وبنهاية القرن السابع عشر أصبح هؤلاء الموظفين يشغلون حوالي نصف المراكز الهامة في الحكومة المركزية والإدارات المحلية في سائر أقاليم الإمبراطورية.

دأب السلاطين خلال القرون الثلاثة، الثامن عشر والتاسع عشر والعشرون على تزويج بناتهم وأخواتهم وحفيداتهم لكبار رجال الدولة كوسيلة لتدعيم مركزهم ولبناء تحالفات تضمن ديمومة الأسرة المالكة. وغالباً ما كانت الأميرة تسارع إلى الزواج من أحد أعيان الدولة بعد وفاة زوجها كي تبقى الأسرة الحاكمة على صلات وثيقة بأعمدة الحكم. وقد بقيت التحالفات القائمة على الزواج والمصاهرة من الوسائل المتبعة إلى أن زالت الإمبراطورية. فعلى سبيل المثال تزوجت إحدى حفيدات السلطان سنة 1914 من أنور باشا أحد أبرز قادة جمعية «تركيا الفتاة»[5].

العلاقات بين الباب العالي والأقاليم (الولايات)

سنورد فيما يلي نموذجين عن طبيعة العلاقات بين العاصمة والأقاليم خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. سيكون المثال

(5) Artan, «Architecture» 75 FF.

الأول عن دمشق في الفترة 1708 ـ 1758. أما المثال الثاني فسيكون من نابلس في شمال فلسطين خلال الفترة 1798 ـ 1840. وكلا النموذجين يصلح لأن يكون نموذجاً يعكس الأوضاع داخل الدولة بوجه عام.

يحسن بنا قبل عرض المثال الخاص بدمشق أن نمهد لذلك باستعراض مجرى الأحداث خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. لا شك بأن السلطة المركزية قد حققت بعض النجاحات على الصعيد العسكري قبل سنة 1750، ومن هذه النجاحات استرجاع شبه جزيرة الموره، وإلحاق الهزيمة ببطرس الأكبر وجمهورية البندقية واسترداد بلغراد. لكن المصائب توالت بعد ذلك، وخاصة تلك التي نجمت عن الحرب العثمانية ـ الروسية بين سنتي 1768 و1774 والهزائم التي أنزلها الروس ومحمد علي باشا بالجيش العثماني، في الفترة الواقعة بين سنتي 1820 و1840. أما على مستوى السياسة الداخلية فقد أخذت الحكومة المركزية منذ أوائل القرن الثاني عشر باتباع برامج تستهدف إحكام قبضة السلطة على الولايات لكن ذلك أدى في نهاية المطاف إلى منح الزعماء المحليين سلطات وصلاحيات أوسع من ذي قبل (أي قبل سنة 1750). وفي الوقت ذاته عمد السلطان سليم الثالث وكذلك السلطان محمود الثاني إلى جعل السلطة أكثر مركزية بإقامة نظام سياسي يتيح للحكومة في اسطنبول التحكم بما يجري في الولايات.

لا بد أيضاً من أن نستعرض بإيجاز التقسيمات الإدارية

للإمبراطورية. كانت الإمبراطورية في العصور الوسطى لتأسيسها مقسمة إلى قسمين رئيسين اثنين: القسم الأوروبي (البلقان) الذي أطلق العثمانيون عليه اسم روميللي، والقسم الآسيوي (الأناضول والأقطار العربية). وكان باشا الروميلي (بكلربي) يشرف على إدارة الأقاليم الأوروبية، في حين كان نظيره باشا الأناضول يشرف على إدارة القسم الآسيوي. كان كلا القسمين يتألف من ولايات. وكانت الولاية مقسمة إدارياً إلى مقاطعات أو سناجق (مفردها سنجق)، وهذه السناجق بدورها مقسمة إلى أقضية (مفردها قضاء). كان الوالي يتربع على قمة هذا الهرم الإداري. وقد بقي هذا النمط في الإدارة سائداً إلى حين زوال الإمبراطورية. ويبدو أن الحدود الجغرافية للمناطق الإدارية لم تكن حدوداً ثابتة. ومن الملاحظ أن مساحة وحدات المناطق الإدارية أخذت تتقلص بمرور الزمن دون أن تتغير التسميات.

العلاقات بين الباب العالي والأقاليم: ولاية دمشق، 1708 - 1758[6]

كانت دمشق من الولايات ذات الشأن في الدولة العثمانية، وتحظى بعناية خاصة لا سيما في النصف الأول من القرن الثامن عشر. وبحلول سنة 1701 بات واضحاً أن إصلاح الإدارة المركزية والإدارات المحلية أمر لا مفر منه، وخاصة بعد الهزائم التي مني بها العثمانيون على الجبهة الأوروبية. أضف إلى ما

(6) Karl K. Barbir, Ottoman rule in Damascus, 1708-1758 (Princton, 1980).

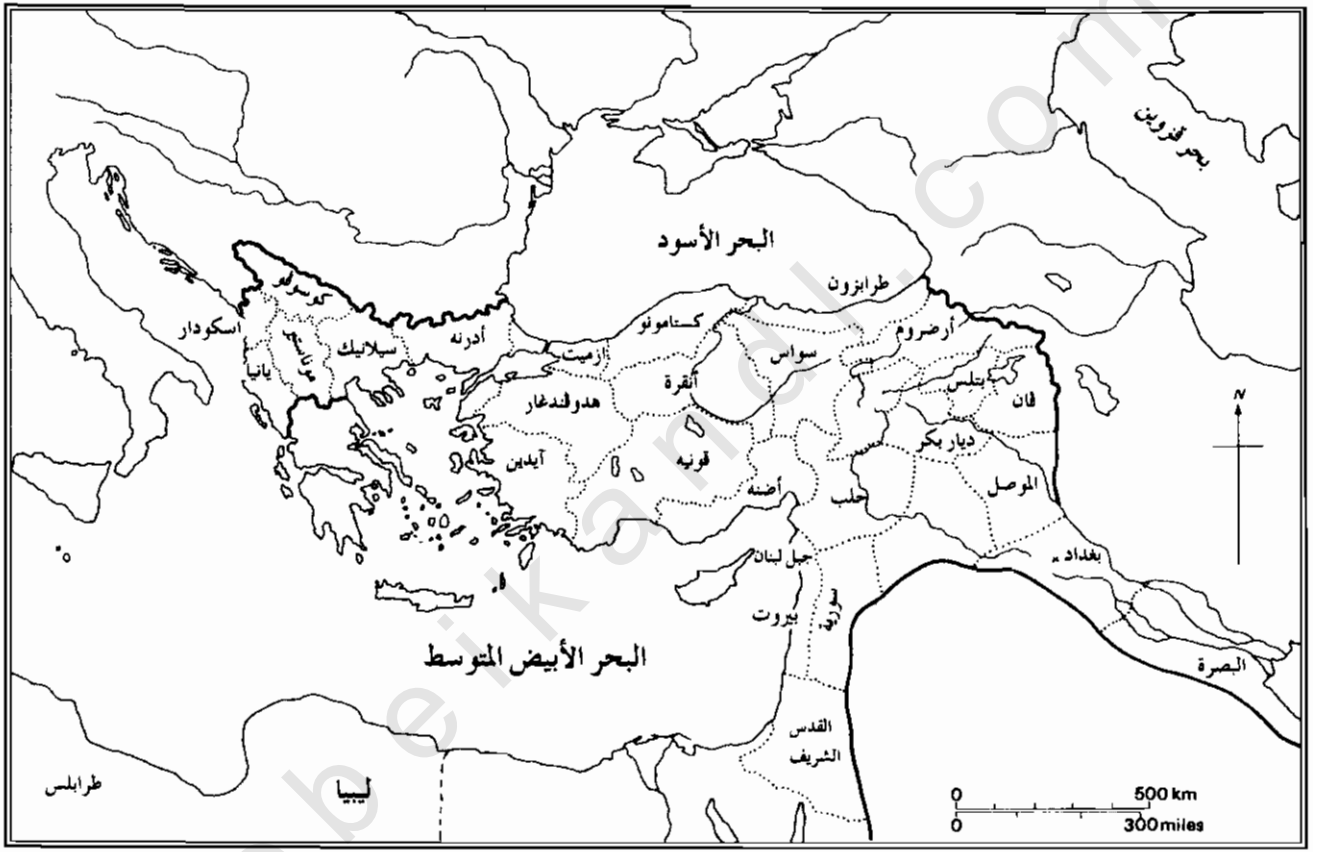
البحر الأسود
البحر الأبيض المتوسط
بحر قزوين
طرابزون
أرضروم
سواس
كستامونو
أنقرة
أزميت
أدرنه
سيلانيك
اسكودار
هدرلندغار
آيدين
قونيه
أضنه
حلب
ديار بكر
بتليس
وان
الموصل
بغداد
البصرة
جبل لبنان
بيروت
القدس الشريف
ليبيا
طرابلس
N
0 500 km
0 300 miles

تقدم الكارثة التي حلت بقافلة الحجاج التي انطلقت من دمشق سنة 1759. وتذكر المصادر أن حوالي 20 ألف حاج لقوا حتفهم بعد تشتت شمل القافلة نتيجة لهجمات البدو على طريق الحج الصحراوي الذي يصل دمشق بمكة.

وبناءً على ذلك لجأ الباب العالي إلى اتخاذ عدة إجراءات إدارية لضمان استتباب الأمن والاستقرار في الولايات. كان أول هذه الإجراءات منح والي دمشق صلاحيات أوسع، من جملتها حق جباية الضرائب وتوفير الأمن والحماية للسكان كي يتمكن الوالي من المساهمة في تمويل أنشطة الدولة المدنية والعسكرية وخاصة الجيش لضمان أمن وسلامة المواطنين العثمانيين شأنها في ذلك شأن جميع الدول التي عاصرت الدولة العثمانية[7].

ثانياً: عين الباب العالي سنة 1708 والياً جديداً على دمشق، ينتمي إلى أسرة آل العظم التي كانت تتمتع بصلات محلية قوية ونفوذ سياسي بقيت آثاره إلى ما بعد استقلال سورية. والحق أن آل العظم رعوا مصالحهم الخاصة في المنطقة معتمدين على حماية الباب العالي وحسن ظن سادتهم في اسطنبول. مما يدل على أن الدولة العثمانية بدأت تميل إلى الاستعانة برجال من أعيان المنطقة بعد أن كانت تعتمد على رجال من «خريجي» البلاط العثماني إن صح التعبير.

ثالثاً: بعد سنة 1708 لم يعد من واجب والي دمشق أن

(7) Ibid., 19 - 20.

يشارك في حالات الحرب أو يتولى إرسال قوات تحت إمرته إلى المناطق الحدودية. ولعل ذلك يعكس وضع الإمبراطورية في القرن الثامن عشر عندما بلغ التوسع العثماني مداه، وأخذت الدولة تسعى لتدعيم الأمن والاستقرار كي يتسنى لها استغلال موارد البلاد بصورة أفضل. بعبارة أخرى: أصبح مطلوباً من الوالي الاهتمام بالشؤون الإدارية ومُنح لهذا الغرض صلاحيات أوسع من ذي قبل ضمن ولايته، إلاّ أنه مُنع من القيام بأية عمليات حربية خارج حدود ولايته، مما حدّ من طموحات الوالي في الترقية. وكان من تداعيات هذه التغييرات أن عادة تبديل الولاة أو نقلهم من مركز إلى آخر بدأت تخف بشكل ملحوظ.

رابعاً: نظراً لكون الوالي (أو يُفترض أن يكون) عارفاً بالظروف والأوضاع المحلية فقد استعانت السلطة المركزية به للتوفيق بين مختلف الفئات الاجتماعية والسكانية سواءً أكانت هذه الفئات من الزعماء المحليين أو الحاميات الإنكشارية أو القبائل البدوية. وقد لجأ الولاة إلى عدة وسائل لتحقيق هذا الغرض. ومن هذه الوسائل محاولة توحيد القضاء الشرعي. كانت الدولة العثمانية تعترف بالمذاهب الفقهية الأربعة، علماً بأنها كانت من الوجهة الرسمية تتبع المذهب الحنفي. ويبدو أن أتباع هذا المذهب كانوا يتمتعون بحظوة أكبر لدى السلطة علماً بأن معظم علماء دمشق كانوا على المذهب الشافعي آنذاك. والواقع أن جل علماء دمشق ظلوا حتى سنة 1650 يتبعون

المذهب الشافعي إلى جانب المذهبين الحنفي والحنبلي. لكننا نلاحظ أنه بحلول سنة 1785 أصبح المذهب الحنفي المذهب الفقهي المعتمد من قبل السواد الأعظم من علماء دمشق. مما يدل على رغبة الدولة في جعل القضاء الشرعي يتمشى مع المذهب الرسمي للدولة.

خامساً: قام الوالي الجديد باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سلامة وأمن الحجاج، التي أصبحت مطلوبة أكثر من ذي قبل. لذلك زيد عدد الحاميات والحصون على طريق الحج البري المؤدي إلى الحرمين. وأصبح والي دمشق، اعتباراً من سنة 1708 يتولى بنفسه إمارة الحج.

حققت هذه الإجراءات شيئاً من الأمن والاستقرار حتى سنة 1759، وهي السنة التي أغارت فيها جماعات من البدو على قافلة الحجاج العائدة من مكة وأعملت فيها السلب والنهب وقد نجم عن ذلك هلاك عشرين ألف حاج لقوا حتفهم في الصحراء بعد أن تقطعت بهم السبل وأنهكهم الحر والعطش. وبعد هذا الحدث الجلل تضعضعت السلطة المركزية للوالي إلى أن جاءت إصلاحات القرن التاسع عشر. وقد سبق هذه الفترة ظهور عدد من الزعماء المحليين كان أبرزهم الشبح ضاهر العمر الذي شرع ببسط سلطانه على شمال فلسطين وأعقبه أحمد باشا الجزار الذي وُفق إلى إنشاء دويلة تمتد من شمال فلسطين إلى دمشق. ولا يزال مسجد أحمد باشا الجزار قائماً حتى اليوم في مدينة عكا. وكذلك الأقنية المجاورة (لجر المياه) التي أنشأها لتشجيع

زراعة القطن لتصديره إلى أوروبا. وخلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر شهدت الإمبراطورية ظهور عدد من الزعماء المحليين الأقوياء أمثال قره عثمان أوغلوا الذي حكم في غرب الأناضول خلال القرن الثامن عشر، وعلي باشا الذي حكم منطقة مجاورة لدولة ألبانيا الحالية يقطنها آنذاك حوالي 1,5 مليون نسمة من سكان الإمبراطورية العثمانية[8].

العلاقات بين الباب العالي والأقاليم: وقائع نابلس، 1798 - 1840[9]

لا شك أن نابلس ليست تلك المدينة التي يمكن مقارنتها بدمشق من حيث أهميتها وموقعها في الإمبراطورية العثمانية. سنقسم البحث إلى شطرين: نعرض في الشطر الأول لبعض جوانب الحياة في هذه المنطقة بين سنتي 1800 و1850 عندما أخذت قوى محلية تمارس قدراً من الاستقلال الذاتي بحيث أصبحت لا تقيم وزناً لأوامر وتعليمات الباب العالي. أما في الشطر الثاني فسنعرض للإصلاحات التي نُفذت في القرن التاسع عشر وانعكاسات هذه الإصلاحات على الحياة في الأقاليم ابتداءً من سنة 1840، وعلى سياسة الدولة اتجاه الأقاليم والسبل التي اتبعتها في تعاملها مع الزعماء المحليين. ففي نابلس (كما في سائر أنحاء الدولة) أصبحت النخبة المحلية الحاكمة امتداداً

(8) Also see above, pp. 46 - 50.

(9) راجع كتاب بشارة دوماني: Rediscovering Palestine (Berkeley, 1995)

للسلطة المركزية ورديفاً لها. وبعبارة أخرى ثبتت الحكومة المركزية شرعيتها من خلال تعاون الزعماء المحليين ومشاركتهم في رعاية المؤسسات الاجتماعية والمدنية بالنيابة عن الحكومة المركزية مما أضفى على هذه السلطة مصداقية أكبر في أعين العامة. موجز القول أنه نشأت علاقة قائمة على المنفعة المتبادلة بين منبع السلطة في اسطنبول والحكام المحليين. وهذه المنفعة أو المصلحة المتبادلة شكلت القاعدة التي قام عليها الحكم العثماني.

نعود للحديث عن نابلس فنقول: بعد اجتياح نابليون بونابرت لمصر تابع زحفه شمالاً نحو سورية وفي سنة 1799 هاجم عكا. على أثر ذلك سارع السلطان سليم الثالث بإصدار مراسيم تدعو السلطات المحلية إلى جمع قواها والتصدي لهذا الهجوم المعادي. وتذكر المصادر أن أحد القادة المحليين في نابلس نظم قصيدة شعرية حاول فيها استنهاض همم أعيان المنطقة وزعمائها وحثهم على مقاومة بونابرت. والملفت في هذه القصيدة هو التجاهل التام للسلطان العثماني والتركيز على مناشدة الأهالي وأعيان البلد لأن يهبوا للدفاع عن دينهم وأعراضهم. ويُستدل من ذلك على مدى ضعف النفوذ المعنوي والسياسي للباب العالي وللسلطان القابع في قصر توبكابي[10].

من الواضح أن الدولة فقدت الكثير من سلطتها في هذه

(10) المصدر السابق ص17.

المنطقة، إلى حد أنها باتت تجد صعوبة في جباية الضرائب في فلسطين عموماً. لذلك عمد الوالي في دمشق إلى الشخوص بنفسه على رأس كتيبة من الجنود إلى المناطق المحيطة بنابلس بغية تذكير سكان المنطقة بأداء ما عليهم من الضرائب إلى الدولة. وكان الوالي يقوم بهذه المهمة سنوياً قبل حلول شهر رمضان بأسابيع قليلة.

بيد أن هذا التقاعس في الاستجابة لمطالب السلطة لا ينبغي تعميمه. فعلى سبيل المثال أرسلت المناطق القريبة من القدس مندوباً إلى البلاط العثماني استجابة لطلب اسطنبول إرسال قوة عسكرية للمساهمة في الحرب ضد نابليون. وقد تعهد هذا المندوب بإرسال عدد من المقاتلين أو دفع بدل نقدي في حال تعذر ذلك. أما فيما يخص نابلس الأكثر بعداً، فقد أبدى الزعماء المحليون تقاعساً وفتوراً أثارتا حفيظة السلطان سليم الثالث آنذاك، مما دفعه إلى توجيه الخطاب التالي للمعنيين بالأمر:

> «سبق لنا أن أبلغناكم بضرورة تقديم ألفي رجل من قضائي نابلس وجنين للمشاركة في الجهاد جنباً إلى جنب مع جنودنا المظفرين. ثم تسلمنا عريضة موقعة من جانبكم تزعمون فيها أنه يتعذر هذا العدد نظراً لانشغال الرجال بالزراعة والفلاحة. ثم رجوتمونا أن نخفض العدد المطلوب إلى ألف رجل، وقد قبلنا ذلك تلطفاً بكم. وحتى الآن لم يتقدم فرد واحد من الرجال الألف الذين تعهدتم

بارسالهم... لذلك سنقبل بدلاً نقدياً قدره 110 آلاف قرش... وإذا أبديتم أي تردد... فسيكون حسابكم عسيراً»[11].

وفي النهاية لم تحصل الدولة على أي مال أو عساكر. لكن ذلك لا يعني (وهذه ملاحظة هامة) بأن الزعماء في نابلس كانوا يتحدون السلطة العثمانية، والوقائع تشير إلى أنهم تصدوا للفرنسيين وقاتلوهم. بيد أنهم لم يكونوا على استعداد للتخلي عن استقلالهم الداخلي، وإنما كانوا يسعون للمحافظة على كيانهم الاقتصادي وتماسكهم الاجتماعي والثقافي بمنأى عن «سادتهم» في اسطنبول. يتضح مما تقدم أن اسطنبول في تلك الفترة (سنة 1800) لم يعد لها شأن يُذكر على المستويين السياسي والأهلي في نابلس.

ننتقل الآن إلى الشق الثاني من بحثنا المتعلق بنابلس. لكي نستوعب الأثر الذي خلفته سياسات الباب العالي (الحكومة المركزية) على الحياة في نابلس، لا بد لنا من استعراض التدابير التي اتخذتها الدولة حوالي سنة 1840 لبسط سيطرتها على كافة الأقاليم في سائر أنحاء الامبراطورية. وقد شملت هذه التدابير تنمية الوجود العسكري للسلطة وتجريد السكان من السلاح وإعادة تطبيق التجنيد الإجباري وتفعيل عملية جباية الضرائب على الرؤوس (الجزية قديماً أو الضريبة المفروضة على كل

(11) المصدر السابق ص18.

شخص بالغ). ففي الأربعينيات من القرن التاسع عشر جرى تعيين مسّاحين لإحصاء الممتلكات والثروة الحيوانية لكل أسرة. كما بذلت الدولة جهوداً حثيثة لإحصاء عدد السكان. وفي سنة 1858 وُضعت القوانين المتعلقة بملكية الأراضي على أسس تشريعية ثابتة. وعموماً يمكن القول بأن الدولة بدأت تحد من حرية الزعماء المحليين في التصرف بمنأى عن السلطة المركزية في اسطنبول، وتم لها ذلك في السنوات الأخيرة من حكم السلطان محمود الثاني الذي توفي سنة 1839.

وبالرغم من هذه الإجراءات فقد بقي معظم الزعماء المحليون يتمتعون بنفوذ سياسي كبير. والحق أن الأسر التي انتمى إليها هؤلاء الزعماء وأعقابهم بقيت حتى أوائل القرن العشرين تحتل مناصب هامة على الساحتين السياسية والاقتصادية. وعندما تحولت هذه المناصب إلى مناصب «فخرية» أي بدون راتب، كان من الطبيعي أن لا يشغلها سوى أثرياء القوم. والجدير بالذكر جباية الضرائب على المحاصيل الزراعية بقي قائماً على نفس الأسس التقليدية حتى نهاية الدولة. وكان ذلك في مصلحة الزعماء المحليين (الإقطاعيين) الذي أحكموا سيطرتهم على القطاع الزراعي والاقتصادي بشكل عام، بفضل قدرتهم على تأمين قروض رسمية وغير رسمية عن طريق المصرف الزراعي. وكان من نتائج ذلك تنافس (وأحياناً تعاون) رجال السلطة المركزية والزعماء المحليين على التحكم بجباية الضرائب. والواقع أن الضرائب المفروضة على الفلاحين بقيت

كسابق عهدها مصدر الرزق الأول للزعماء المحليين والباشوات في اسطنبول وباقي الولايات العثمانية.

في سنة 1840 شرع الباب العالي بإصدار سلسلة من التشريعات تستهدف استمالة الزعماء المحليين بتعيينهم في مناصب إدارية (بلدية). ومن جملة ما نصت عليه هذه القوانين، إنشاء مجالس محلية على مستوى الولاية والسنجق (لواء) والقضاء[12]، شريطة أن يتكون المجلس من ثلاثة عشر عضواً على النحو التالي: سبعة أعضاء يمثلون الحكومة المركزية وستة أعضاء منتخبون من الزعماء المحليين. وكان يتولى الإشراف على أنشطة هذه المجالس موظفون معينون من قبل اسطنبول لهذا الغرض. وهكذا تمكنت اسطنبول من خلال هذه الأنظمة الجديدة أن تدير شؤون الولايات بفاعلية أكثر من ذي قبل.

فيما يخص نابلس، تشير المصادر إلى أن تشريعات 1840 الخاصة بالمجالس المحلية قد أدت إلى مساومات بين الزعماء المحليين والسلطة المركزية حول قضايا تتعلق بصلاحيات هذه المجالس. ومما يذكر أن والي القدس أوعز إلى المجلس المحلي في نابلس بترشيح عدد من الأفراد لعضوية المجلس القادم شريطة أن يكون المرشحون من كافة الطوائف المسلمة وغير المسلمة. لكن زعماء المسلمين في نابلس أصروا على

(12) تقسيم إداري أصغر من «لواء» وأكبر من «ناحية» (المعرّب).

وجوب بقاء المجلس بأعضائه الحاليين باعتبار أن هؤلاء الأعضاء كانوا وما زالوا القادة الطبيعيين في المنطقة. وعلاوةعلى ذلك رفض أعيان المسلمين في نابلس الاعتراف بحق الحكومة المركزية المشاركة في اختيار عضوية ورئاسة المجالس المحلية. وبعد عدة أشهر من الأخذ والرد تمكن الزعماء المحليون في نابلس من المحافظة على قدر كبير من الاستقلال الذاتي بعد أن وافقوا على قبول انتساب أعضاء جدد إلى المجالس المحلية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا الترتيب قد منح الطبقة الجديدة من كبار التجار والصنّاع من أعيان المنطقة صوتاً في المؤسسة السياسية الداخلية.

والحق أن نموذج نابلس يمثل توجه الدولة العام في تعاملها مع القوى المحلية في سائر أرجاء الإمبراطورية. ونستطيع القول بأن الحكومة المركزية أصبحت منذ القرن التاسع عشر تتدخل في إدارة الشؤون المحلية في الولايات، وكان من نتائج ذلك ازدياد عدد الموظفين في سلك الإدارة العثمانية. وبتولي السلطان عبد الحميد الثاني الحكم انتشر موظفو الدولة في معظم أرجاء الإمبراطورية. خلاصة القول أن العلاقة بين الإدارة العثمانية والزعماء المحليين كانت أحياناً متوترة إلا أنها لم تخل من المنفعة المتبادلة وإن كان يشوبها التوتر أحياناً. ولعل هذا النمط الجديد في العلاقات كان أحد مميزات القرن التاسع عشر.

بعض المراجع المفيدة

Entries marked with a* designate recommended readings for new students of the subject.

* Abou-El-Haj, Rifaat. *The 1703 rebellion and the structure of Ottoman politics* (Istanbul, 1984).

* Alderson, A. D. *The structure of the Ottoman dynasty* (London, 1956).

Artan, Tülay. «Architecture as a theatre of life: profile of the eighteenth - century Bosphorus». Unpublished Ph. D. dissertation, Massachusett Institute of Technology, 1989.

Barbir, Karl K. *Ottoman rule in Damascus, 1708 - 1758* (Princeton, 1980).

Barkey, Karen. *Bandits and bureaucrats: The Ottoman route to centralization* (Ithaca, 1994).

* Doumani, Beshara. *Rediscovering Palestine: Merchants and peasants in Jabal Nablus, 1700 - 1900* (Berkeley, 1995).

* Faroqhi, Suraiya. *Pilgrims and sultans: The hajj under the Ottoman* (London, 1994).

* Fattah. Hala. *The politics of regional trade in Iraq, Arabia and the Gulf, 1745 - 1900* (Albany, 1997).

* Gavin, Carney E. S. et al. «Imperial self - portrait: the Ottoman empire as revealed in the Sultan Abdul Hamid II's photographic albums». Published as a special issue of the *Journal of Turkish Studies*, 12 (1988).

* Hourani, Albert. «Ottoman reform and the politics of the notables», in W. Polk and R. Chambers, eds., *The beginnings of modernization in the Middle East: The nineteenth century* (Chicagu, 1968), 41 - 68.

* Khoury, Dina. *State and provincial society in the Ottoman Empire: Mosul 1540 - 1834* (Cambridge, 1997).

* Peirce, Leslie. *The Imperial harem: Women and sovereignty in the Ottoman Empire* (Oxford, 1993).

Penzer, N. M. *The harem* (London, 1965 reprint of 1936 edition).

Zarinebaf - Shahr, Fariba. «Women, law, and imperial justice in Ottoman Istanbul in the late seventeenth century», in Amira El Azhary Sonbol, *Women, the family and divorce laws in Islamic history* (Syracuse, 1996), 81 - 95.

obeikandl.com